# موجز إقليمي ١

## تقدم عمل النساء في لبنان:
## منظمة العمل الدولية في صلب عملها

هذا الموجز الإقليمي هو جزء من سلسلة تلقي نظرة على الأبحاث الراهنة والجارية وعلى أنشطة المناصرة التي تقوم بها منظمة العمل الدولية، وعلى السياسات التي تتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في عالم العمل في الدول العربية، والتي تركز على المسائل والإنجازات ذات الأولوية، إضافة إلى تركيزها على خطط المستقبل والأطر العامة.

## مبادرات منظمة العمل الدولية في لبنان

خلال العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أطلقت منظمة العمل الدولية في لبنان على خمس مبادرات أساسية تتعلق بالمساواة بين الجنسين والعمل اللائق وهي:

١. المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد اللانظامي؛
٢. احتياجات العناية الاجتماعية وتأمين الخدمات؛
٣. حماية حقوق العاملات المنزليات المهاجرات؛
٤. بناء القدرات من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي في أنشطة وزارة العمل؛
٥. تدريب النساء على القيام بالمشاريع الإنتاجية وتطويرها.

## المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد اللانظامي

في كانون الأول/يناير ٢٠٠٧، أطلقت منظمة العمل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) مبادرة إقليمية بعنوان "المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد اللانظامي في الدول العربية"[١]، وهي مبادرة تستمر سنتين وتتبنّى منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال.

يعمل غالبية العاملين في لبنان (٦١ في المئة) بأعمال لا نظامية: ٥٧ في المئة منهم نساء و٦٢ في المئة رجال.
يعقوب، ٢٠٠٨.

تتسبب عدد من العوامل، في لبنان، في نمو الاقتصاد اللانظامي. وفي هذا الصدد، يقدم أصحاب المؤسسات الاقتصادية المبررات التالية لغياب المحفزات الداعية إلى تسجيل المؤسسة: حرمان مالكي المؤسسات من شروط الحماية الاجتماعية؛ ارتفاع الضرائب والرسوم، الفساد الإداري الذي يعيق عملية التسجيل؛ غياب التسهيلات الضريبية للأعمال الصغيرة والصغرى، وعدم إقرار إعفاءات بشأنها؛ وقلة القروض. وبما أن الضرائب المفروضة على المستخدمين/العمال تقلص من الأرباح، فينجذب العمال اللانظاميين والمهاجرين إلى أصحاب العمل.

من منظور العمال، تؤدي نسب البطالة العالية إلى المزيد من التنازلات من قِبل الفئات الأكثر هشاشة والتي تجد نفسها في منافسة شديدة مع العمال الأجانب مما يجبرها على قبول شروط عمل أدنى من المستوى اللائق. لا توجد آليات قانونية فعالة للتأكد من أن العمال الأجانب ينالون حقوقهم الأساسية وأن البعض يتولّى الدفاع عنهم. كما أدت صراعات الأحزاب السياسية إلى استنفاذ طاقات اتحاد العمال وتشرذم النقابات، مما أدى إلى ضعضعتها وضعفها والإضرار بمصالح العمال.

لا يتمتع أكثر من نصف العمال في لبنان بالتأمين؛ فهذه تغطي ثلث النساء و٥٦ في المئة من الرجال فقط.
عرقتنجي وغرّة، ٢٠٠٨.

تشير النتائج إلى عدم فعالية نظام العناية الاجتماعية والحماية. فالخطط الاجتماعية الراهنة تستبعد العمال اللانظاميين والعمال الأجانب. كما أن ضمانات العناية الاجتماعية الحكومية تنتهي مع سن التقاعد، وهي على أي حال غير ملائمة لاحتياجات المستخدمين.

هناك حاجة لإجراء إصلاحات في النظم من أجل حماية العمال في لبنان ومن بينهم العمال المساهمين من

[١] تم تمويل هذه المبادرة من قبل مركز البحوث الدولي للتنمية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) ومنظمة العمل الدولية.

الأسرة، وذلك بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الجنسية. تعاني النظم الحالية من فجوات كبيرة لجهة حماية العمال، وخاصة اللانظاميين منهم. وتظهر مدى تعرض وهشاشة وضع بعض الفئات مثل اللاجئين الفلسطينيين، العمال السوريين، العاملات المنزليّات المهاجرات، وحديثًا اللاجئين العراقيين. فقد برزت ضرورة الحاجة إلى تنظيم العمال غير المنظمين، وخاصة غير المحميين منهم، في توصية مشدّدة التي يجب متابعة تنفيذها بالتعاون مع النقابات العمالية. كما حُدّد موعد لإقامة طاولة حوار مستديرة تبحث السياسات مع ممثلين عن المؤسسات ذات الصلة ومع منظمات العمال وأصحاب العمل من أجل مناقشة النتائج وزيادة حملات التوعية.

## حاجات العناية الاجتماعية وتوفير الخدمات

شهد لبنان تغيّرات ديموغرافية سريعة ذات صلة بالإضطرابات السياسية والاقتصادية استمرت على مدى أكثر من ثلاثة عقود. نتج عن هذه التغيرات تحولات طرأت على الأسر، والأسر المعيشية، وأدوار النوع الاجتماعي وأنماط العمل. هذه التغيرات، بالإضافة إلى التخفيضات في المصاريف الاجتماعية الأساسية، قد أدّت إلى زيادة الحاجة إلى توفير خدمات رعائية جيدة النوعية، ميسرة الكلفة ويسهل النفاذ والوصول إليها؛ وهي خدمات تلبي احتياجات الأطفال، المسنين، المرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. في واقع الحال، لا توجد نظم رعائية شاملة ومتكاملة، مما يفاقم من وطأة الاحتياجات في المنطقة هذه التي تتجاوز بكثير الخدمات المجانية القائمة، العامة والخاصة منها.

نلاحظ أن عدد النساء في القوى العاملة يرتفع ضمن الفئة العمرية (٢٠-٢٩)، في حين ينخفض بالنسبة لمن هن أكبر سنًا، نظرًا لمسؤوليات الزواج والعناية بالأطفال، إضافة إلى تفضيل أصحاب العمل توظيف الرجال على المتزوجات.

انطلاقًا من نتائج المبادرتين الإقليميتين المذكورتين أعلاه، ومن المشاورات الجارية مع الأطراف المعنية بالعمل – صانعو السياسات، منظمات العمال وأصحاب العمل، ومناصروا حقوق النساء والباحثون – سلّطت منظمة العمل الضوء على عجز خدمات العناية الاجتماعية وأهمية تأثيرها على مشاركة النساء في القوى العاملة؛ واعتبرت هذا العجز إحدى الأولويات التي ينبغي التنبه إليها ومعالجتها. كما تسلط الضوء على قوة الصلة بين بطالة الشابات لا سيما ذوات الكفاءة منهن وبين عجز الخدمات الاجتماعية.

### الإطار ١. حاجة البيانات

- هناك حاجة إلى تحسين البيانات المتعلّقة بسوق العمل من أجل فهم أفضل لضعف نشاط النساء الاقتصادي في لبنان، لا سيّما اللواتي يعملن من خلال المنزل.
- ينبغي تضمين مسح الأسر المعيشية أسئلة تتعلق بلانظامية العمل في القوى العاملة وفي المنشآت؛ كما ينبغي تحليلها من أجل فهم طبيعة الاستبعاد ومدى انكشاف مختلف الفئات.

تركز الأولوية الثانية على العلاقة بين مسؤوليات الرعاية الأسرية التي تضطلع بها النساء بلا أجر وبين قدرة هؤلاء على أداء أنشطة اقتصادية (لانظامية) مدفوعة الأجر من خلال المنازل. وفي هذا الصدد، تبين التحليلات أن عاملات الخدمة المنزلية (لاسيما المهاجرات منهن) يلعبن دورًا حيويًا في معالجة هذه المشكلة في الدول العربية عامة وفي لبنان خاصة (أنظر إلى الفقرة التالية). ويُستخلص من دراسة حالة لبنان أربعة دروس رئيسية:

١. يستدعي تحسين نفاذ وصول النساء إلى مكان العمل إلى ضرورة تحسين سياسات وأنظمة الخدمة الرعائية التي من شأنها أن تدعم فئة من العاملات. ومن أجل مساعدة العمال على التوفيق بين مسؤولياتهم المهنية والأسرية، مثل اجازات الأبوة والأنظمة المؤيدة والمساندة للأسرة، ينبغي على القوانين والسياسات والخطط الوطنية أن تغدو حليفة للأسرة وتحقق المزيد من الاستحقاقات للعاملين والعاملات، خاصة في القطاع الخاص.

٢. مع تزايد الطلب على الخدمات الرعائية المدفوعة الأجر، تصبح نظم الحماية الاجتماعية والقانونية ضرورية لحماية حقوق العاملين والعاملات في مجال العناية. ينبغي ضم عاملات الخدمة المنزلية، المحليين والأجانب، إلى الفئات المستفيدة من قوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي.

٣. هناك حاجة إلى التزام عالي المستوى من السياسات لملء فجوات العناية الاجتماعية المتنامية وذلك من خلال قوى عاملة وطنية ماهرة. يمثل خريجو الحقول ذات الصلة بالعناية الاجتماعية (العمل الاجتماعي، علم الاجتماع، علم النفس والتربية البدنية) نسبة مفرطة من العاطلين عن العمل، علمًا بأن غالبية هؤلاء الخريجين هم من الشابات. يمكن لهؤلاء المتخصصين من الجنسين ملء الفجوة القائمة في خدمات العناية الاجتماعية ويستدعي ذلك تدريب هذه الفئات ووضع أطر عمل ملائمة لهم إضافة إلى وضع آليات التنفيذ.

٤. ينبغي تطوير البيانات العائدة للعناية الاجتماعية بشكل يمكّن الحكومات والجهات المسؤولة من استحداث سياسات عمل وسياسات اجتماعية أكثر ملائمة وفعّالة. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديث المعلومات لتكون وافية وتشمل أنماط العناية المطلوبة، كلفتها وأرباحها، إضافة إلى مقدميها. كما ينبغي جمع وتحليل البيانات المصنّفة حسب الجنس التي تشمل الكمية والنوعية لتسليط الضوء على أنشطة العناية المدفوعة وغير المدفوعة الأجر.

## حماية حقوق العاملات المنزليات المهاجرات

في خريف عام ٢٠٠٥، طلبت وزارة العمل من منظمة العمل الدولية دعمًا تقنيًا بغية تحسين حقوق الإنسان وحقوق العاملات المنزليات الأجنبيات في البلد، وبغية النظر في السياسات والخطط التي قد تخفف من مشقات عملهنّ. وعليه دُعيت الأطراف الأساسية المعنية إلى ورشة عمل تهدف إلى زيادة الوعي بخصوص هذا الموضوع وخرجت الورشة بعددٍ من التوصيات. من ناحية أخرى، شكل رئيس الوزراء لجنة تسيير وطنية تعمل تحت رعاية وزارة العمل. توفر اللجنة المذكورة أرضية حوار للسياسات المتعلقة بالمسألة وذلك بالتشارك مع الوزارات المعنية، ونقابة وكالات التوظيف وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية. وانبثق عن لجنة التسيير ثلاث مجموعات عمل، من مهامها تحديد العجز في التشريعات والمؤسسات، وتطوير أدوات ملائمة لتحسين ظروف العمال الأجانب وبصورة خاصة العاملات المنزليات منهم.

## تشكيل دائرة خاصة بالمرأة العاملة في وزارة العمل

تنمو البطالة باطراد في لبنان بين النساء وبالأخص بين الشابات المتعلمات منهن. فهناك العديد من العوامل التي تعيق مشاركة جيدة للنساء في القوى العاملة وتتطلب التزامًا أكثر فعالية من جانب وزارة العمل لجهة وضع السياسات الملائمة وسن التشريعات وبلورة التدخلات وبرامج التنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي على الوزارة أن تضع إستراتيجية خاصة من شأنها أن تحسن القوانين، وتعزز قدرات الاستخدام، وتولد فرص عمل. يجدر بهذه البرامج أن تبرز النظرة السلبية التي يتبناها الناس حيال العاملات وأن تحارب التمييز في مكان العمل وخصوصًا في القطاع الخاص.

تتفق وزارة العمل مع منظمة العمل الدولية على القيام بإنجازات من شأنها تحسين ظروف العاملات، كما تتفق معها على ضرورة إنشاء دائرة خاصة بالنساء في الوزارة. وتحقيقًا لهذا الهدف أُقرّت مبادرة أولية لمدة سنة تساعد في إنشاء الدائرة المذكورة. تركز هذه المبادرة على بناء قدرات الكوادر وستقدم الدعم التقني الذي من شأنه: تعزيز سياسة المناصرة؛ تقييم الاحتياجات التشريعية؛ تجميع بيانات ملائمة ومصنّفة حسب الجنس؛ زيادة الوعي؛ تعميم البيانات والعمل على أساس المشاركة. يتولى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو تدريب فريق العمل على مبادئ المساواة بين الجنسين والعمل اللائق وعلى طرق تطبيقها.

### الإطار ٢. أنشطة حول عاملات المنازل المهاجرات

- إعداد دليل إرشادي للعمال في اللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية وكذلك اللغات الست العائدة للبلدان المصدرة للعمالة.
- إعداد مقترح رسمي لتغيير بعض بنود قانون العمل ذات الصلة بحيث تشمل العمال المنزليين.
- وضع عقد عمل شامل وموحّد المعايير، وترجمته إلى جميع لغات العاملين في لبنان، على أن يُوقّع من جانب العمال وأصحاب العمل على حد سواء.
- إعداد مسودة اتفاقات ثنائية بين لبنان والبلدان التي ترسل العمال بغية تبنّي العقد المذكور آنفاً.
- وضع وثيقة سلوك يصار إلى اعتمادها من قبل نقابات وكالات التوظيف.

أسوة بمبادرة سابقة ومماثلة لهذه طُبقت في اليمن، يُتوقع من دائرة المرأة العاملة في لبنان أن تصبح نقطة ارتكاز توعوية معرفية خاصة بقضايا عمل النساء. فقد صُممت هذه الدائرة لتتولى آليات التخطيط ورسم الخرائط وبلورة المبادرات والممارسات والأمثولات التي ينبغي تعلمها؛ وكذلك بغية توفير المصادر اللازمة لتفعيل نظم الإدارة والمشاركة المعرفية. وستُزوَّد الدائرة بما يلزم لإجراء الدراسات ونشرها وللمشاركة في حوارات تتعلق بالسياسات وذلك مع دوائر أخرى — كدائرة التفتيش في وزارة العمل وغيرها من الدوائر والوزارات والسلطات ذات الصلة بواقع العمال الأجانب.

## التدريب على تطوير روح المبادرة للنساء والمساواة بين الجنسين

لا تستفيد النساء كما ينبغي من التدريب التقليدي على المشاريع الإنتاجية؛ إذ غالبًا ما يركّز التدريب على العلاقة بين الأفراد والأعمال وهو منظور يلائم الرجال من العاملين أكثر مما يلائم النساء منهم. ذلك أن دور الوسيط الذي تضطلع به الأسر المعيشية بين الأفراد والأعمال، ودور التعاونيات والمشاركة الاقتصادية بين مختلف الأطراف هو دور بالغ الحيوية بالنسبة لمشاريع النساء الإنتاجية مما

يستدعي التركيز عليه وإدراجه في برامج التدريب. من هنا تبرز أهمية الحقيبة التدريبية المعدة من قبل منظمة العمل الدولية بعنوان "المضي قدمًا في تطوير مشاريع النساء"، والتي تستهدف الفقيرات اللواتي ينفذن أشغالاً صغيرة أو يسعين لإقامة مثل هذه الأشغال عبر أنشطة خدمية تستهدف السوق. تتضمن الحقيبة المذكورة عدة تدريب ورزمة مراجع تغطي موضوعات تتعلق بالمقاولات الصغيرة وبقضايا النوع الاجتماعي معًا. وتركز الحقيبة على أهمية الأسر المعيشية والتعاونيات بالنسبة لضمان نجاح الأشغال التي تنفذها النساء.

> إبان النزاعات السياسية، تواجه صاحبات الأعمال معيقات كثيرة وتحديات أمنية تهدد حياتهن ومعيشتهن أو تعرقل انتقالهن.
> مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨.

في الآونة الأخيرة طوّرت منظمة العمل الدولية مواد الحقيبة "المضي قدمًا" بحيث تلائم البلدان العربية التي تسودها النزاعات: العراق، والضفة الغربية وغزة، ولبنان. وبدأت بتنفيذ دورات تدريبية على الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها النساء في تلك البلدان. تركز دورات التدريب في لبنان على المناطق التي تأثرت بالحرب في الجنوب وفي مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين. وقد تم عقد ورشة لتدريب المدربين في عمان في آذار/مارس ٢٠٠٨ استُخدمت فيها حقيبة "المضي قدمًا".

وبنتيجة هذا التدريب تكوّن فريق من الكوادر ذوي خبرة في التدريب على موضوعات تطوير المشاريع الاقتصادية التي تقوم بها النساء إبان الأزمات، سبق أن دُرِّبوا على مفاهيم منظمة العمل الدولية. وستقام دورات تدريبية على حقيبة "المضي قدمًا" في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين وذلك في إطار الأنشطة الإنعاشية والتأهيلية التي تنفذها منظمة العمل في المخيم بالمشاركة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. ستولي دورات التدريب هذه اهتمامًا بكيفية تحليل سلسلة القيم انطلاقًا من مشكلات النوع الاجتماعي التي تبرز في سياق الإنتاج؛ لتبين أن ما يبدو وكأنه مسألة نفاذ إلى السوق ليس إلا، هو في واقع الأمر مسألة ذات جذور ترجع إلى مسارات سابقة وتتعلق غالبًا بقضايا النوع الاجتماعي.

## المراجع:


مكتب العمل الدولي. ٢٠٠٥. الدليل الإرشادي "بناء قدرات النساء على تنظيم الأعمال"، جدول وقائع "ويدج" رقم ٢، استحداث الوظائف وتطوير المشاريع (جنيف).

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مركز عمليات العراق، منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية. ٢٠٠٨. المضي قدمًا في مشاريع النساء "عدة تدريب ورزمة مصادر (شمال العراق، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة)، تقرير من ورشة عمل "تدريب المدربين" حول النوع الاجتماعي وتنظيم الأعمال معًا، عمان، ١٦-١١ آذار/مارس. (بيروت). (عربي وانكليزي).

منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية. ٢٠٠٥أ. ورشة عمل زيادة الوعي بشأن قضايا العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان، تقرير ورشة العمل، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٨-٣٠.

___.٢٠٠٥ب. خادمة في لبنان ١. فيلم وثائقي (بيروت). (عربي وانكليزي).

___.٢٠٠٨أ. مقبل. النوع الاجتماعي، العمل والاقتصاد اللانظامي، موجز قضايا ٣ للدول العربية، سلسلة المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق (بيروت).

___.٢٠٠٨ب. خادمة في لبنان II: أصوات من الوطن. فيلم وثائقي (بيروت). (عربي وانكليزي).

___.٢٠٠٨ج. المشاورة الوطنية ومسودة ورقة العمل لحماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين في لبنان (بيروت).

___.٢٠٠٨د. الترويج لحقوق العاملات المنزليات المهاجرات في الدول العربية: حالة لبنان، موجز قضايا ١ للدول العربية، سلسلة المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق (بيروت). (عربي وانكليزي).

___.٢٠٠٨ه. العناية الاجتماعية في الدول العربية احتياجاتها وتوفير خدماتها: العناية الاجتماعية في لبنان تحت المجهر، موجز قضايا ٢ للدول العربية، سلسلة المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق (بيروت). (عربي وانكليزي).

___.٢٠٠٨و. العناية الاجتماعية في الدول العربية احتياجاتها وتوفير خدماتها: العناية الاجتماعية في لبنان تحت المجهر، موجز سياسات ٢ للدول العربية، سلسلة المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق (بيروت).

___.٢٠٠٨ز. العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان (بيروت) دليل إرشادي (باللغات: الأمهارية، العربية، الإنكليزية، الفرنسية، النيبالية، السنهالية، التاميلية والفيتنامية).

منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية ومنظمة الهجرة العالمية. ٢٠٠٨. تقييم وضع العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان (بيروت). (إنكليزي وعربي).

عرقتنجي، ر. و غرّة، ن.. ٢٠٠٨. "الحماية الاجتماعية"، في منظمة العمل الدولية: العمل في الاقتصاد اللانظامي في لبنان: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال. (بيروت). (إنكليزي وعربي).

يعقوب، ن. ٢٠٠٨. "إحصاءات"، في منظمة العمل الدولية: العمل في الاقتصاد اللانظامي في لبنان. (بيروت). (انكليزي وعربي).


### لمزيد من المعلومات:


**منظمة العمل الدولية**
**المكتب الإقليمي للدول العربية**
سنتر أريسكو، الطابقين ١١ و١٢
شارع جوستينيان، القنطاري
بيروت، لبنان beirut@ilo.org
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٦
http://www.ilo.org.lb
http://www.ilo.org/gender